

كيف السبيل إلى الخروج من أفغانستان

وليم بولك(*)

أكاديمي، ومسؤول بارز في المؤسسة الدبلوماسية الأمريكية،
ومؤسس مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو.

- ١ -

بلغت الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان مفترق طرق. وسيجد الرئيس أوباما نفسه مرغماً على اختيار واحد من أربعة سبل أمامه، لا يقل أحدها عن الآخر تكلفة وخطراً بالنسبة إلى بلدنا؛ لذا يجب أن نحرص على أن يختار الأقل إيلاًماً وتكلفة والأكثر أماناً.

الاختيار الممكن الأول هو أن يمضي [الرئيس أوباما] في فعل ما نفعله الآن. أي، مقارنة التمرد بنحو ٦٠,٠٠٠ جندي أمريكي و٦٨,١٩٧ مرتزقاً بتكلفة تناهز المليون دولار سنوياً للفرد الواحد^(١). بعبارة أوضح، لدينا بالفعل الآن في أفغانستان ما يربو على ١٢٠,٠٠٠ شخص مدرجة أسماؤهم على كشوفات الرواتب العامة بما تبلغ تكلفته الإجمالية قرابة المليار دولار في العام الواحد. وفي إمكاننا أن نتوقع سقوط بضع مئات من الجنود الأمريكيين قتلى وعدة آلاف جرحى كل عام. ويقول لنا قائدنا الكبير في القيادة الوسطى، الجنرال ديفيد بترابوس، إننا لا نستطيع كسب تلك الحرب.

والسبيل الممكن الثاني يتضمن إضافة أعداد كبيرة من جنود جدد. ففي مبدأ الجنرال بترابوس المتعلق بمكافحة التمرد، تبلغ نسبة الجنود إلى سكان البلد المقبولة ٢٠ - ٢٥ لكل ألف^(٢). وأفغانستان اليوم بلد يقطنه ٣٣ مليون نسمة تقريباً (النسبة الحالية هي ١ إلى

williamrpolk@wanadoo.fr.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) Julian Borger, «In Real Terms, Nato is Losing,» *Guardian*, 20/3/2009, and Christopher Drew, «High Costs Weigh on Troop Debate for Afghan War,» *New York Times*, 15/11/2009.

(٢) Conn Hallinan, «Afghanistan: What are these People Thinking?», portside.org, «Foreign Policy in Focus», 11 September 2009.

يوصي الكتيب الميداني بشأن مكافحة التمرد بنسبة ٢٠ متمرداً لكل ١٠٠٠ نسمة: بالنسبة إلى أفغانستان =

٤٣٠) (٣). وحتى لو حصرنا العدد في المجموعة المستهدفة، أي الباشتون، فإنه يتعين علينا التعامل مع ما يقرب من ١٥ مليون نسمة. وهكذا، حين طلب الجنرال ستانلي ماكريستال في أيلول/سبتمبر ٨٠,٠٠٠ جندي جديد - ما لبث البيت الأبيض أن خفض العدد إلى ٤٠,٠٠٠ (٤) - فإن طلبه هذا ليس سوى دفعة أولى. وسوف يضطر الجنرالات قريباً - كما فعل الجنرالات في فييتنام (٥) - إلى طلب زيادة أخرى ثم أخرى، متوجهين نحو ما يفترض أنه العدد الكافي للفوز، أي ما يراوح بين ٦٠٠,٠٠٠ و١,٣ مليون جندي. هذا على صعيد الجنود فقط؛ غير أن لكل جندي الآن من يسنده (٦)، على غرار جيوش القرون الوسطى التي كان يتبعها إلى معسكراتها رجال ونساء مدنيون لتقديم خدمات دعم شتى (Camp Followers)، الأمر الذي

= ذات الـ ٣٣ مليون نسمة، يمكن أن يكون عدد الجنود المدربين تدريباً خاصاً ٦٦٠ ألف جندي على الأقل. انظر أيضاً: *International Herald Tribune*, 5/9/2009.

كتب مارك مويار (أستاذ شؤون الأمن القومي في جامعة مشاة البحرية الأمريكية) يقول إن دنيس بلير، مدير جهاز الاستخبارات الوطني، يقترح نسبة ٢٥ جندياً لكل ١٠٠٠ أفغاني. انظر: AP, «Afghan Outlook: Bleak as Taliban Grabs Territory», *New York Times*, 11/10/2009.

«... في مقابلة مع NPR في الصيف الماضي، قال الجنرال الأمريكي دان ماكنيل، وكان قائداً عسكرياً كبيراً هناك، إن ترويض البلد يحتاج إلى «أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ جندي». ثم وصف الرقم بأنه «رقم غير معقول» لأن أفغانستان لن ترى أبداً هذا العدد من الجنود... وسيكون معنى المزيد من الجنود مزيداً من قوات تسير على طرقات مخوفة جنباتها بقنايل مهلكة». ونص الحكومة الأساسي هو: *The U.S. Army/ Marine Corps Counterinsurgency Field Manual no. 3-24*, foreword by David H. Petraeus and James F. Amos, and John A. Nagl (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2007).

Gilles Dorronsoro, «Focus and Exit: An Alternative Strategy for the Afghan War», *Carnegie Endowment for International Peace* (January 2009).

Elisabeth Bumiller, «In 3 Tacks for Ealating Afghan War, a Game of Trade-Offs», *New York Times*, 23/11/2009.

Arnaud de Borchgrave, «Commentary: Strategic Retreat», *UPI*, 2/9/2009. (٥)

يشير إلى أنه كان لدينا عندما اغتيل الرئيس كينيدي ١٦,٣٠٠ مستشار رسمي أعيدت تسميتهم جنوداً مقاتلين في فييتنام. وكان هناك بعد ٥ أعوام ٥٣٦,٠٠٠ جندي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، هاجم نحو ٨٤,٠٠٠ جندي فييتنامي شمالي الأهداف التي كان يشغلها أمريكيون في فييتنام الجنوبية. وقد ارتكب الجنرال فونغوين جياب الخطأ «العسكري» نفسه الذي وقع فيه عندما قام في العام ١٩٥٠ بالانتقال من تكتيكات حرب العصابات إلى تكتيكات الحرب النظامية ضد القوات المسلحة الفرنسية التي كانت أحسن من قواته تسليحاً، الأمر لم يمكن قواته من التفوق على الأمريكيين وجعلها تتكبد خسائر جسيمة. لكن، من الناحية السياسية، كانت لجياب ضربة معلم في الحرب؛ فعلى الرغم من إلحاح والتم روستو ومطالبة جنراله الميداني بإرسال ٢٠٦,٠٠٠ جندي إضافي، مع أن القوات الأمريكية كانت آنئذ تتمتع بتفوق عددي على الفيتناميين الشماليين بواقع ٦ إلى ١ قبل المعركة و١٠ إلى ١ على الأقل بعدها، فقد قرر الرئيس ليندون جونسون أنه لم يعد في إمكانه الاستمرار. بشأن هذه النقطة، انظر: William R. Polk, *Violent Politics: A History of Insurgency, Terrorism and Guerrilla War, from the American Revolution to Iraq* (New York: Harper, 2008), pp. 162 and 180, and David Milne, *America's Rasputin: Walt Rostow and the Vietnam War* (New York: Hill and Wang, 2008), pp. 213-217.

James Glanz, «Contractors Outnumber U.S. Troops in Afghanistan», *New York Times*, 2/9/ (٦)

سيجعل الأعداد تبلغ الضعفين تقريباً. وهكذا، بعد عشرة أعوام، وهي فترة تُذكر غالباً^(٧)، أو أربعين عاماً، وهي فترة أشار إليها بعض كبار المحافظين الجدد، سيتم «في القريب العاجل»، كما يقولون في الكونغرس، «الكلام على أموال حقيقية»^(٨). فبالإضافة إلى النفقات المرصودة من جانب الكونغرس، لم يجر بعدُ جمع التكاليف الإجمالية الملقاة على كاهل اقتصادنا، لكن إذا قارناها بتكاليف حرب العراق، فإنها سترتفع ربما إلى ٦ تريليونات دولار^(٩).

الموقف الأمريكي في أفغانستان أمام أربعة خيارات: الاستمرار في الوضع الراهن؛ إضافة قوات كبيرة؛ إضافة قوات هামشية؛ الخروج.

ثم هناك الإصابات: لقد فقدنا حتى الآن حوالي ألف جندي - أو ربع من فقدناهم في العراق. وإذا كنا نستطيع إحصاء القتلى، فإن عدد الذين يصابون بجروح خطيرة ما ينفك يتصاعد لأن الكثير من تأثيرات التعرض لأسلحة حديثة لا يظهر إلا في وقت متأخر. ونحن لا نملك حتى الساعة أرقاماً موثوقة بشأن أفغانستان، بيد أن جندياً واحداً تقريباً من كل أربعة قام في ما سبق

بالإبلاغ عن معاناته حالات «ضغط شديد أو اكتئاب أو حصر نفسي»^(١٠). ففي العراق هناك على الأقل ١٠٠,٠٠٠ من الجنود المليون ونصف المليون الذين خدموا هناك قد كابدوا أضراراً نفسية حادة، وحوالي ٣٠٠,٠٠٠ أفادوا بوقوعهم تحت تأثير اختلالات ما بعد التعرض

= وفقاً لمصلحة الأبحاث التابعة للكونغرس، كان المعدل الوسطي ٦٥ بالمئة من جميع قوات البنتاغون في أفغانستان.

Anatol Lieven, «The Dream of Afghan Democracy is Dead,» *Toronto Globe and Mail*, 12/6/ (٧) 2008.

«في اجتماعات أخيرة ضمت مسؤولين في الناتو، أذهلني توافق على إقرار عام بأنه لكي يتحقق تقدم حقيقي وثابت في أفغانستان، ربما ستضطر القوات الغربية إلى البقاء هناك جيلاً من الزمن على الأقل...».

(٨) قال عضو الكونغرس جون مورتا، رئيس اللجنة الفرعية للمخصصات العسكرية، «إن النفقات ستتعدي المليار دولار في العام التالي»، انظر: Christopher Drew, «High Costs Weigh on Troop Debate for Afghan War,» *New York Times*, 15/11/2009.

(٩) انظر: Polk, *Violent Politics: A History of Insurgency, Terrorism and Guerrilla War, from the American Revolution to Iraq*.

حيث يناقش بولك الدراسة التي وضعها جوزف ستيغلitz، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد والمساعدة السابقة لوزير التجارة ليندا بيلمز. وهما يحسبان أن التكلفة الحقيقية بالنسبة إلى أمريكا، كما يمكن أن تُحسب بطرق محاسبة قياسية، هي بين تريليون واحد و١٠ تريليون دولار. وقد قاما منذ ذلك الحين بمراجعة تقديراتهما صعوداً. وفي الواقع يعتقد بعض الاقتصاديين الآخرين أن التكاليف تقدر بصورة أكثر واقعية بنحو ٦ مليارات أو حتى ٧ مليارات دولار أو أكثر من نصف إجمالي الناتج الوطني السنوي في أمريكا. وفيما نحن ندقق في التكاليف الفردية في أفغانستان، لا يَرَجَّح أن تكون صفقة رابحة. وعلى سبيل المثال، يكلف نقل الوقود إلى العراق حوالي ٤٠ دولاراً للغالون الواحد، بينما يُعتبر أن تكلفة النقل فقط في أفغانستان تصل ٤٠٠ دولار للغالون الواحد.

(١٠) Ann Scott Tyson, «U.S. Soldiers' Morale down in Afghanistan,» *Washington Post*, 14/11/ (١٠) 2009.

لصدّات، وعدد مماثل عانى إصابات في الدماغ^(١١). وبتعبير فظ، فإن هؤلاء «المصابين بجروح عاطفية» (أو «الجرّح الذين يقوون على المشي» Walking Wounded) لن يكونوا عاجزين عن المساهمة مساهمة كاملة في المجتمع الأمريكي فحسب، بل سيكونون عبئاً عليه لعدة أعوام مقبلة. وقد قُدِّر أن التعامل مع جندي ذي إصابة في الدماغ مدى الحياة سيكلف نحو ٥ ملايين دولار^(١٢). ومرض السرطان، الناتج من التعرض لليورانيوم منضب، نرى الآن فقط أنه يسري بشكل كامل^(١٣). ولا نغفل عن القول إن ٤٠ بالمئة من الجنود الذين خدموا في حرب الخليج ١٩٩١ - التي دامت مئة ساعة فقط - يتلقون إعانات مالية بوصفهم عاجزين (مدفوعات عجز)^(١٤). ومما لا مفر منه هو أنه بقدر ما يزداد عدد الجنود في ميدان القتال يزداد عدد الأسرّة في المستشفيات.

وقد قام الجنرال ماكريستال بتفسير الاختيار الممكن الثاني؛ إذ قال للرئيس في تقريره الذي سُرّب إلى الصحافة على الفور، يجب أن يكون لدينا أعداد كبيرة من الجنود الإضافيين للاحتفاظ بالأراضي التي «نطهرها». وهو بذلك يردد ما قاله القادة الروس للمكتب السياسي [للحزب الشيوعي السوفييتي]: ففي تقرير بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦، علّق الماريشال سيرغي أخروميف بقوله إن الروس جربوا الاستراتيجية ذاتها في محاربتهم للتمرد لكنهم اعترفوا بفشلها. وقال: «ليس هناك شبر من أراضي أفغانستان لم يشغله واحد من جنودنا في أي وقت من الأوقات. ومع ذلك، يبقى الكثير من الأراضي في قبضة الإرهابيين. إننا نسيطر على المراكز الإقليمية، لكننا لا نستطيع إبقاء السيطرة السياسية على الأراضي التي نحتلها... [و] دون إرسال المزيد من الرجال، ستستمر الحرب فترة طويلة جداً جداً».

لقد خاض الجيش الروسي حملة دموية قاسية، مستخدماً كل خدعة أو أداة معروفة من خدع أو أدوات مكافحة التمرد. وقتل الروس مليون أفغاني وشرّدوا حوالي ٥ ملايين، لكن بعد عقد، خسروا في أثنائه ١٥,٠٠٠ جندي وأفلسوا الاتحاد السوفييتي في نهاية الأمر،

(١١) تناولت هذه القضايا في: William R. Polk, *Understanding Iraq: The Whole Sweep of Iraqi History, from Genghis Khan's Mongols to the Ottoman Turks to the British mandate to the American Occupation* (New York: HarperCollins, 2005).

(١٢) Nicholas D. Kristof, «America's Defining Choice,» *New York Times*, 12/11/2009.

(١٣) إني مدين لـ د. هانس نول، أستاذ علم الجينيات والبيولوجيا الجزيئية في جمعية السرطان الأمريكية، بالشكر على المعلومات التالية: عندما تضرب قذائف اليورانيوم المنضب أهدافها، تحول حرارة الصدمة اليورانيوم إلى ذرات ثامن أكسيد التريورانيم U3O8. ويستقر كغبار ناعم يدخل الجسم بطرق متنوعة. وأكسيد اليورانيوم مادة شديدة الفعالية تسمم الأعصاب وتتفاعل مع الدنا (DNA) فتسبب عيوباً جينية مثل السرطان والتشوه في الأجنة. وجزء الغبار ذو السمية العالية المستوى أكثر إيذاءً بأشواط من النشاط الإشعاعي المنخفض المرتبط به. وباستنشاق الغبار، يتجمع أكسيد اليورانيوم في الرئتين والكبد والكليتين، ويؤثر في الجهاز العصبي في غضون أسابيع.

(١٤) Nicholas D. Kristof, «On Minute in Iraq = \$380,000,» *New York Times*, 25/10/2006.

استسلموا وخرجوا [من أفغانستان]. هنا يقول الجنرال ماكريستال إن تحقيق الفوز قد يستغرق عقداً من الزمان أو أكثر، أما ما هو المقصود بـ «الفوز»، فغير واضح^(١٥).

رأى الجنرال الروسي الكبير بوريس غروموف أنه «لطالما كان وسيكون من المستحيل حل مشكلات سياسية باستخدام القوة». ومن الغرابة أن الجنرال بترايوس قال، في بعض تصريحاته على الأقل، ما يشبه ذلك كثيراً: «لن تجد في حرب التمرد مخرجاً»^(١٦).

السبيل الثالث هو أنه يمكننا تعزيز جنودنا بقوة هاشمية، أي إضافة ما بين ١٠,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ جندي فقط وعدد مماثل من المرتزقة، وهو ما لا يشكل العدد اللازم الذي يطالب به الجنرال ماكريستال، ومن شأنه، بحسب بترايوس وماكريستال ومساعديهما، أن يؤدي إلى «فشل المهمة»^(١٧).

كما إن عدم الاستجابة لمطالب الجنرالات يطرح خطر اتهام إدارة أوباما بتعريض جنودنا للخطر «فيما إحدى يديها مكبلة خلف ظهرها»، وهي عبارة يرقى عهدها إلى الفترة القاسية التي تلت حرب فيتنام وتكررت مؤخراً حتى على لسان الجنرال جيمس جونز، مدير مجلس الأمن القومي في إدارة أوباما^(١٨). والحملة البشعة المحتملة، التي حذرنا منها حتى هنري كيسنجر^(١٩)، يمكنها أن تشكل خطراً على ثقافتنا -- وحتى على بنيتنا القانونية؛ فثمة عسكريون يتحدثون عن تمللهم من إطاعة السلطة المدنية. وعبر أحد جنرالات الجيش عن ذلك بقوله في مؤتمر عُقد في واشنطن في الشهر الماضي: «إنها ضرب مما تعودناه بعد أعوام من الخدمة». ثم تابع، وقد غاب الدستور عن باله، «ونحن نميل إلى التعايش معها». ربما سيفعلون، أو ربما سيوجّه غضب في مسار ينتهي إلى توسيع إطار تدخل الجيش في الشؤون السياسية والاستخباراتية والدبلوماسية^(٢٠).

Ghaith Abdul-Ahad, «Inside the Taliban: «The More Troops They Send, the More Targets (١٥) We Have»,» *Guardian*, 15/8/2009.

Celestine Bohlen, ««Graveyard of Empires» with a Lesson for U.S.» *International Herald Tribune*, 4/3/2009.

Gareth Porter, «U.S. Afghan Campaign Plan Says Key Groups Back Taliban», *IPS News*, 23 (١٧) September 2009.

يشير بورتر إلى أن بقيام الجنرال ماكريستال بتسريب تقريره إلى الرئيس، بذل «جهداً واضحاً لإجبار الرئيس أوباما المتردد على الموافقة على زيادة كبيرة في عدد الجنود الأمريكيين».

Tom Engelhardt, ««Gen. McChrystal, Grim Reaper: Obama's New Afghan Commander (١٨) Will Send Death Toll Soaring»,» 23 May 2009, < <http://www.tomdispatch.com> > .

Henry Kissinger, «Afghanistan's Cruel Options», *International Herald Tribune*, 5/10/2009. (١٩)

Ann Scott Tyson, «Army Officers Criticize Rebuke of Gen. McChrystal», *Washington Post*, (٢٠) 8/10/2009.

Robert Dreyfuss, «The Generals' Revolt», 28 October 2009, < <http://www.rollingstone.com> >, and William Pfaff, «America Owned by Its Army», *Tribune Media Services International*, 3 November 2009.

وللمرة الأولى في ما أعرفه عن التاريخ الأمريكي الحديث، كَوّن العسكريون ما يبلغ مجموعة ضغط خاصة بهم. الجنرالان بترايوس وماكريستال هما القائدان، لكنهما قاما، من خلال التأثير في هيئات الترقيات أو من خلال السيطرة على هذه الهيئات، برعاية ترقية ضباط من الدرجة المتوسطة أو ضباط صغار يتفوقون معهما. وأُدخل بعضهم إلى مجموعة تدعى «مجلس العقدا»^(٢١). وقد شاركا في ما سمّاه أندرو باسيفيتش «شبه انقلاب قامت به مجموعة صغيرة من الأفراد، ليس أحد منها منتخباً أو

**سيفعل الباكستانيون ما لم
يستطع الروس أن يفعلوه وما
لم نستطع نحن أن نفعله،
وهو جلب طالبان إلى طاولة
المفاوضات.**

متقلداً منصباً رسمياً، بالتعاون مع عسكريين ذوي آراء مختلفة، لإحداث تغيير في السياسة. أما أولئك المسؤولون قانوناً عن تقديم نصائح عسكرية إلى الرئيس، فقد كُفّت أيديهم. لقد كان ما جرى إنجازاً مثيراً للإعجاب، إلا أن مضامينه مثيرة للمتاعب؛ فإن ثبت أن مناورة [الجنرال المتقاعد جاك] كين سابقة، فلن يبقى لسلسلة

القيادة وجود»^(٢١). وقد شاركت أعداد من كبار الضباط المتقاعدين ليس فقط في ما سمّاه الرئيس أيزنهاور «المجمع العسكري - الصناعي»، وإنما أيضاً في صناعة الرأي بشأن السياسة الخارجية في الإعلام. وفي الوقت نفسه أصبح جنود وضباط صف عنصراً رئيسياً في الجيوش الخاصة بمجموعات من مثل بلاكووتر، وهم يشكلون جزءاً فاعلاً من ناخبي الجناح اليميني من الحزب الجمهوري.

إذا سلك هذا الطريق، فإننا سنكون في الأشهر والأعوام الخطرة المقبلة - وبخاصة في الانتخابات الرئاسية التالية - عرضة لسماع أصداء كلام تردد في ما بعد حرب فيتنام، وهو أن المدنيين خانوا العسكريين. باختصار، في حين أن هذا الخيار يبدو معتدلاً و«عملياً»، فإنه في اعتقادي الخيار الأسوأ بالنسبة إلى الرئيس أوباما، والأهم هو أنه الأسوأ بالنسبة إلى الأمة.

أو يمكن أن نسلك السبيل الرابع، أي أن في إمكاننا الخروج.

- ٢ -

لما كان قد نُقل عن لسان الجنرال ستانلي ماكريستال قوله «إنه لم تُقدّم بدائل سوى «طائرة هليكوبتر على سطح السفارة»»^(٢٢)، وهو صورة مضللة لما حدث في فيتنام حين لم يجر صوغ السياسة أو تنفيذها بطريقة عقلانية أو ملائمة في حينها، فإنني سأقوم الآن بوصف كيف يمكن إنجاز سياسة عقلانية وملائمة في حينها. وإنني أريد بعملني هذا التشديد على أنني

Andrew J. Bacevich, «The Long War,» *London Review of Books* (26 March 2009).

(٢١)

Mark Landler and Jeff Zeleny, «Ambassador's U.S. Ambassador General Karl W. Eikenberry, a Former Military Commander in Afghanistan, Who Opposes Sending More Troops,» *New York Times*, 13/11/2009.

(٢٢)

تعلمت كمخطط رسمي للسياسة أن أي خطة لا قيمة كبيرة لها ما لم تضم عناصر تجعلها:

- جذابة أو على الأقل معقولة سياسياً بالنسبة إلى الرئيس؛
 - تتوقع مخصصات محددة من الأموال لوضعها موضع التنفيذ؛
 - تقدم جدولاً زمنياً؛
 - توضح الفوائد والأخطار؛
 - يمكن إظهارها على أنها أفضل من خيارات أخرى.
- وأبدأ بذكر الأسباب التي تحتم على الرئيس تبنيها:

● في حال كانت الأمور الأخرى متساوية، فإن عكس القرارات والتصريحات العلنية ليس خياراً جذاباً بالنسبة إلى رئيس متربع على كرسي الحكم. لكن الأمور الأخرى ليست متساوية. وقد شددت على أن الخيارات الثلاثة الأخرى تعرض البلد للخطر ويمكن أن تكلف الرئيس أوباما منصبه.

● حتى لو قبل الرئيس هذا التقييم، فإن عليه أن يزن أي حركة محتملة بميزان الرأي العام: ما هو رأي الناس؟ أما الاستطلاعات، فتشير إلى تدهور مطرد في تأييد الحرب.

لكن، كما يعرف أي سياسي، الجمهور متقلب، وهناك عدد كبير من الأشخاص المتفانين والمتنفذين ما يزال يمحض «الاستمرار حتى النهاية» تأييداً قوياً أو حتى الغوص مسافات أعمق. هذا، طبعاً، ينطبق بصورة خاصة على من يسمون أنفسهم استراتيجيين عسكريين - سياسيين (وينطبق فوق ذلك على المحافظين الجدد الذين ينشطون عملياً في جميع «مراكز الفكر» ويكتبون مقالات رئيسية مؤثرة في معظم الصحف، ناهيك بـ «فوكس نيوز»). وهم يخاطبون وجدان أقصى يمين الحزب الجمهوري.

من غير المرجح أن يكون في استطاعة الرئيس، الذي هو ديمقراطي في نهاية الأمر، استمالة أقصى اليمين الجمهوري بأي نوع من أنواع التسوية أو الحلول الوسط. وعليه أن يأمل بأن يتوصل الرأي العام إلى الاستنتاج بأن «الاستمرار إلى النهاية» أمر مكلف، ولا حظ له من النجاح، ولا معنى له. لكن إذا انتظر حتى يغدو مسار عمل ما واضحاً تماماً لكل امرئ، فسيكون الألوان قد فات ربما للأخذ بهذا المسار بيسر ونظافة وتحكم بأهدافنا الرئيسية. من هنا، فإن جزءاً كبيراً من مسؤولية الرئيس هو تثقيف الجمهور. ولو أن لدينا «سيدة أولى» وحتى «كلباً أول»، فإننا بحاجة إليه ليكون «معلمنا الأول». ينبغي له، باختصار، أن يعمل ليوفر بيئة تكون سياسات معقولة فيها مفهومة ومقبولة.

● بناء على ذلك، يجب على الرئيس أن يختار توقيت عمله بعناية كبيرة، وسيكون بفعله هذا من الفطنة بحيث يميز ويكون جاهزاً للتعامل مع أعدائه الجمهوريين ومنافسيه الديمقراطيين. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي أن يقوم بعمله بسرعة وينهيه قبل فترة طويلة من حلول موعد الانتخابات التالية.

● لن يكون التوقيت متأثراً بسرعة تقدم السياسة المحلية فحسب، وإنما سيتأثر بما يتوفر من فرصة خارجية أيضاً. ومن حسن حظ الرئيس أن هناك فرصة متاحة له الآن. فالجيش الباكستاني يجرّد حملة على طالبان في مناطق باشتونية، من سوات إلى وزيرستان بقسميها، على الرغم مما تلقيه هذه الحملة من تكاليف هائلة على كاهل المجتمع الباكستاني. لم يمكن اعتبار الحملة فرصة، أو بالأحرى كيف يمكن أن تكون فرصة؟ للوهلة الأولى، يبدو الجواب ظاهري التناقض: من غير المرجح أن تحقق الحملة نجاحاً ناجزاً: من غير المرجح أن تكون طالبان من الغباء بحيث تختار المواجهة وتقاتل؛ ذلك بأن التكتيك المناسب في حرب العصابات هو الكر والفر^(٢٣). وهكذا، بعد إذ يدرك الجيش الباكستاني أن لا قبل له على تحقيق انتصار، يعرض وقفاً لإطلاق النار وتستجيب طالبان لهذا العرض.

للباكستانيين تاريخ طويل مع طالبان؛ فهم يعرفونها بصورة مباشرة، وقد دعموها وتوسموا فيها أن تكون حاجزاً في وجه التسلسل الهندي إلى فنائهم الخلفي، أي أفغانستان. وتستمر هذا المصلحة الطويلة الأمد على الرغم من الصراع الحالي. وفي الأساس، ثمة قواسم مشتركة بين الباكستانيين والأفغان، يأتي في مقدمها الدين، وسكان من الباشتون يبلغ عددهم قرابة ٣٠ مليوناً، والرغبة في حماية جوارهم من سيطرة أجنبية. لذا، أعتقد أنهم سيفعلون ما لم يستطع الروس أن يفعلوه وما لم نستطع نحن أن نفعله، وهو جلب طالبان إلى طاولة المفاوضات. ومن شأن هذه الخطوة أن تقدم إلى رئيس أمريكي حكيم فرصة لبدء عملية إحالة الحرب على حليفنا باكستان.

لتمكين مسار العمل هذا من اكتساب فعالية واحتواء أفغانستان، يجب أن نحدد موعداً لإنهاء دورنا في الحرب. أما المفاوضات قبل إعلان هذا الموعد، فبعيدة الاحتمال. لكن من الأهمية إيضاح النقطة التالية: إن تحديد الموعد لا الانسحاب فعلاً هو الذي سيمكن العملية من أن تبدأ.

- ٣ -

حالما يتحدد الموعد، لنقل في أواخر العام ٢٠١٠ أو مطلع العام ٢٠١١، ستشرع القرى والقبائل، خصوصاً في الجزء الجنوبي من أفغانستان ومن ثم في الوسط والشمال، في المناورة إحداها ضد الأخرى للحصول على المناصب وبأي سلطة أوسع تعتقد أن لها تأثيراً في حياتها. ومن المؤكد تقريباً أن هذا الأمر سيتخذ شكل عقد جمعيات قروية - تُعرف في الجنوب بـ «جيرغا» وتُعرف في الشمال بـ «شورى»، أو «أوروس» عند الهزار - لمعالجة قضايا محلية.

وما لم يكن معروفاً أو مقدراً إلا قليلاً لدى الروس يوم كانوا في أفغانستان، وليس معروفاً

(٢٣) وضع الأفغان تكتيكات معقدة ومتطورة للغاية وعرضوها في كتيب تدريبي مفصل. انظر:

Isambard Wilkinson and Ashraf Ali, «How to be a Jihadi: Taliban's Training Secrets,» *Daily Telegraph*,

18/8/2007.

أو مقدراً إلا قليلاً لدينا اليوم، هو أن الـ «جيرغا» هي الوسيلة الأفغانية المثالية للعمل السياسي. ولا بد لنا من فهمها لأنها، شئنا أم أبينا، ستقوم بدور كبير في طريقة إيصال الحرب إلى خاتمتها. هنا يجب أن أستفيض في هذه النقطة، ولو بإيجاز.

الـ «جيرغا» طريقة آسيوية قديمة وشائعة لتسوية النزاعات وتشريع سلطات الحكم. وكانت معروفة لدى المنغوليين والتورك بـ «*Quriltai*» (الجمعية)، وعقد الإيرانيون جمعيات مماثلة. وربما يدرك قليل من الأمريكيين أنه كان لدى مواطنين أمريكيين، وهم الإيروكويون (Iroquois)، طريقة مماثلة للتعامل مع شؤون عسكرية ودبلوماسية.

هل هذا مجرد انغماس تاريخي في جلاء الغامض ونفض الغبار عن أثر قديم؟

لا، ليس كذلك، لحسن الحظ؛ إذ إن الـ «جيرغات» ناشطة اليوم على مستويات القرى

الأمريكيون يكررون في أفغانستان الأخطاء التي ارتكبتها السوفييات قبلهم، وهم يصغون إلى من يطلبون رأيه لكنهم لا يسمعون.

في جميع أنحاء أفغانستان. وهي تنشأ إما عندما لا يستطيع وجهاء القرية، المعروفين باسم «مالكين» (Maliks)، أو شخصيات دينية محترمة حل نزاع ما، وإما عندما يستدعي حدث جديد إجراء تغيير في المسار. وهكذا، فإن الـ «جيرغا» حدث عارض أو عابر، لا مؤسسة دائمة. ولا تهدف إلى تفويض أو فرض عقوبات أو جزاءات؛ بل إنها «عملية» ترمي إلى عرض مظالم للبحث ومناقشة بدائل، وتبديد حالات غضب، وتسوية

خلافات إلى أن يتحقق إجماع في نهاية الأمر، علماً بأنها (أي العملية) لا تتضمن مبدأ التصويت. لكن الإجماع يُعتبر ملزماً بصورة مطلقة، ويُعتبر الاعتراض عليه بمثابة خيانة يمكن أن تؤدي إلى النفي من المجتمع، وغالباً ما يبلغ النفي عند المجتمع القبلي مستوى الحكم بالإعدام.

ولما كان الكثير من مشكلات كل قرية يعتمد على أعمال تتعدى نطاقها المحلي، يلح أعيان القرية على المشاركة في الاجتماعات القبلية. والمشاركة هذه تغري، بدورها، بالمشاركة في اجتماعات إقليمية. وفي نهاية الأمر تتحول العملية إلى جمعية وطنية كبيرة تعرف باسم «لويا جيرغا».

ولقد دُرّج منذ قرون على عقد مثل هذه الاجتماعات للتداول في قضايا كبرى؛ فعُقد في عشرينيات القرن الماضي ثلاثة منها لإقرار قوانين أساسية، وتوطيد المعتقد الإسلامي الأفغاني، وتشريع تغيير الحكام. وعقد اجتماع آخر في العام ١٩٤٩ لإلغاء اتفاقيات وتثبيت الحدود مع باكستان. وفي العام ١٩٥٥، اجتمعت «لويا جيرغا» مؤلفة من حوالي ٣٧٠ وجيهاً من جميع أرجاء أفغانستان لإعلان التأييد لـ «باشتونستان» مستقلة. ثم عُقدت في العام ١٩٦٤ للمصادقة على الدستور. واللافت للنظر أن الدستور أعلن أن «لويا جيرغا» هي سلطة أفغانستان العليا، إذ حُولت «اتخاذ قرارات بشأن قضايا ذات صلة بالاستقلال

والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي، فضلاً على المصالح القومية العليا»، وسمّى «اللويا جيرغا» «المظهر الأسمى لإرادة شعب أفغانستان»^(٢٤).

واضح أن الروس كانوا ضد مفهوم «اللويا جيرغا» بالذات ونجحوا في تجاوزه أو قمعه ولكن بثمان باهظ؛ إذ لم يجدوا في ظل عدم وجود «اللويا جيرغا»، بما هي سلطة تضفي صبغة شرعية، نظيراً أفغانياً للتفاوض معه بشأن إنهاء احتلالهم [لأفغانستان]؛ ذلك بأن الحكومة الألعبوبة التي شكّلوها كانت تفتقر إلى موافقة «اللويا جيرغا» ولم تكن في نظر الشعب حكومة شرعية. انسحب الروس يجرون أذيال الخيبة، فماذا بشأننا نحن؟

كما علّق السفير الروسي الحالي وخبير الـ «ك. ج. ب.» المحنك بالشؤون الأفغانية، فإن الأمريكيين «كرروا جميع أخطائنا من قبل ... ويرتكبون الآن أخطاءهم هم، أخطاء لا نملك حق نشرها». ومضى يقول إنه عندما يسأل الأمريكيون عن التجربة الروسية «يصغون لكنهم لا يسمعون»^(٢٥). لقد أصاب في ما يتعلق بالطريقة التي عاملنا بها الـ «جيرغا». ففي العام ٢٠٠٢، وقّع نحو ثلثي المندوبين إلى «اللويا جيرغا» عريضة لجعل الملك المنفي ظاهر شاه رئيساً لحكومة مؤقتة بهدف إفساح الوقت للأفغان كي يصنعوا مستقبلهم. وكان يمكن تشكيل حكومة مؤقتة أن يجتنبنا أسوأ ما واجهناه من مشكلات في الأعوام السبعة الماضية. لكننا كنا قد قررنا أن حامد قرزاي هو «رجلنا في كابول» وأبينا أن يتدخل الأفغان بما اخترناه. لذا، كما ذكر توماس جونسون وكريس ميسون^(٢٦)، «جرى تنصيب حامد قرزاي رئيساً، بوصفه المرشح المدعوم أمريكياً، وأتبع من أجل ذلك تدخل أمريكي واسع من وراء الكواليس تمثل في رشاوى وصفقات سرية وضغوط. ثم سهر[وا] على عملية دستورية أنهت الملكية كلياً. وكان ما جرى مساوياً لانقلاب ديم عام ١٩٦٤ في فيتنام؛ ولم تتسن بعد ذلك إمكانية لتكوين حكومة علمانية مستقرة». وفي حين أنه كان يمكن لملك أفغاني أن يسبغ شرعية على زعيم منتخب في أفغانستان، فإن عدم وجود ملك يجعل «حال أي رئيس منتخب كحال من يجلس على كرسي ذي رجل واحدة». ثم، كما كتب سيلينغ هاريسون في نيويورك تايمز^(٢٧)، كانت لحاكمنا الإداري ذي السلطة الواسعة زلمي خليل زاد «مواجهة مريعة مع الملك دامت ٤٠ دقيقة، قام الملك بعدها بسحب ترشيحه».

من النتائج المفجعة التي خلفتها هذه السياسة أن قليلين من الأفغان خارج المدن

Ansar Rahel and Jon Krakauer, «Save Afghanistan, Look to its Past,» *International Herald Tribune*, 16/9/2009.

[أشار المحامي «راحل» على لجنة لويا جيرغا الملك محمد شاه].

John F. Burns, «An Old Afghanistan Hand Offers Lessons from the Past,» *New York Times*, (٢٥) 20/10/2008.

علّق بالقول إن «بقدر ما يزداد عدد الجنود الذين يجوبون البلد، يثور مزيد من الحساسية اتجاههم».

Thomas H. Johnson and M. Chris, Mason, «Democracy in Afghanistan is Wishful Thinking,» *Christian Science Monitor*, 20/8/2009.

Selig Harrison, «Afghanistan's Tyranny of the Minority,» *New York Times*, 17/8/2009. (٢٧)

الرئيسية كانوا يرون أن الحكومة شرعية. ومعظمهم يعتبرها حكماً استبدادياً أجنبياً. وكثيرون لم يسمعوها بها أو لا يفهمونها؛ فـ «هم ما يزالون يتطلعون بصورة طبيعية إلى «مجالس الشورى» القبلية طلباً للأمن والعدالة»^(٢٨).

لقد سعينا إلى شرعنة الرجال الذين اخترناهم نحن ليحكموا أفغانستان من طريق الانتخابات، غير مدركين أو غير راغبين في التعامل مع مفهوم «اللويا جيرغا». وقد سبّب عملنا هذا إحراجاً كبيراً لحكومتنا. والأمر لا يقتصر على أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة كانت مزيفة بصورة سافرة مع أنها الموضوع الذي ركزت الصحافة اهتمامها عليه، ولا أن التنافس الملقق بين حامد قرضاي وعبد الله عبد الله كان مهماً؛ إذ كان من المستحيل أن يكون هذا الأخير، كطاجيكي، مرشحاً ذا صدقية. لقد كان مجرد ستارة لعمل مريب دُبر لتبدو الانتخابات كأنها خيار. لكن هذا لم يكن العيب الجوهرى: كان العيب الجوهرى، ببساطة، هو أن الانتخابات - الأسلوب الأمريكي لاختيار حكومة وشرعنتها - ليست الأسلوب الأفغانى. الأسلوب الأفغانى هو «اللويا جيرغا».

وفي اعتقادي أن عقد مجلس «ليو جيرغا» هو الوسيلة التي تقدم الأمل المرجو لإقامة حكم أفغانى سلمى بصورة معقولة ومقبول بصورة معقولة ولائق بصورة معقولة.

- ٤ -

السؤال إذاً هو كيف يمكن عقد هذا المجلس. والجواب بسيط. إن للأفغان طريقة تقليدية للقيام بذلك؛ ففي وسع السلطة المركزية، وهي البرلمان في هذه الحالة، أن تدعو إلى عقد «ليو جيرغا».

فهل هي بفاعلة ذلك؟

ربما لا، ما دامت أميركا راغبة في شراء سكوت البرلمان وفي حمايته. لذا، فإن دفعه إلى العمل يستوجب أن تضع أميركا جدولاً زمنياً للانسحاب؛ إذ حين يجد أعضاء البرلمان أنفسهم أمام موعد نهائي وأمام ضرورة حماية أنفسهم، ستكون لهم مصلحة في مشايعة ما سيرونه قضية وطنية، وسيتهافتون على الدعوة إلى عقد «ليو جيرغا».

المشاركة تصرف تقليدي. وهي تتم باندفاع زعماء معترف بهم اندفاعاً تصاعدياً من مستوى القرية إلى المستوى الإقليمي ثم إلى المستوى الوطني. ولن يكون لنا تأثير يذكر في هذه العملية، ولن يكون من الحصافة بالنسبة إلينا أن نحاول ممارسة أي تأثير. لكن من الناحية الواقعية، يجب أن نتوقع أن تكون أغلبية واسعة من الوفود، ولاسيما في منطقة الباشتون، مؤيدة لطالبان، بصورة سلبية على الأقل. وإنني لا أرى في أي حال أن في الإمكان تلافي هذا الأمر؛ فحتى في الوقت الحاضر، ومع أننا ما نزال نملك سيطرة الاحتلال، يوضح مراقبون أكفاء أن المتمردين سيكونون مسيطرين ما لم تكن قوة كبيرة من جنودنا حاضرة

بالفعل^(٢٩). وهم (أي المتمرّدون) يسيطرون في أي وقت من الأوقات على نحو ٧٠ بالمئة من البلد. وكان هذا حال الروس أيضاً، كما سبق أن أشرت.

- ٥ -

إذاً، ما هي سيئات السياسة التي أوصي بها وما هي حسناتها؟ لتكن الإجابة بإبراز الانتقادات المحتملة:

الانتقاد الأول هو أن طالبان ستخرج من الحرب كأقوى تنظيم في ما يمكن أن يكون اثتلافاً في أحسن الأحوال. ولست أرى في أي حال أن في المستطاع تجنب هذه النتيجة؛ فهي محتملة عملياً في المدى البعيد، سواء حلت في وقت قريب أو لم تحل. أما فكرة أننا نستطيع إحداث انقسام في طالبان بالتحدث مع المعتدلين فيما نقاتل «المتشددين»، فإنها تكرر لمحاولتنا في فييتنام. وهي محاولة باءت بالفشل هناك، ولا يبدو ما يدل على أنها ستنجح في أفغانستان؛ فحتى بعد هزيمة طالبان الدموية المريعة في العام ٢٠٠١، لم يعان هذا التنظيم عمليات انشقاق جدية خطيرة^(٣٠). وفي حين أن قادتنا العسكريين ما يزالون يحاولون، فإن ما يبدو هو أن «إدارة أوباما استنتجت أنه لا يمكن القضاء على طالبان كحركة سياسية أو عسكرية، بصرف النظر عن حجم القوات القتالية التي يُزج بها في القتال»^(٣١).

بمقدار ما نؤخر العملية ونجهد في محاولة منع حدوثها، يتأكد أكثر أن السيطرة ستكون لطالبان. وهذا شأن حركات التمرد في العالم أجمع منذ قرنين من الزمن: السيطرة لمن يكون الأشد شراسة في مقارعة للأجانب^(٣٢).

إن «ليو جيرغا» حرة حقيقية تعقد في وقت قريب هي الأمل الأمل لإقامة حكومة وطنية أكثر توازناً. ويعود السبب جزئياً إلى أن الجماعات المحلية ستقوم إبان التمهد لـ «ليو جيرغا» وطنية بالتقدم إلى مواقع أمامية والنضال من أجل تعزيز أو حماية مصالحها المحلية. وسيشكل هذا كابحاً طبيعياً لطالبان التي ستجد نفسها مرغمة على التباحث في شأن حل وسط أو تسوية. هنا ينبغي أن نتذكر أن على الرغم من المبالغة في الدعاية لانتصاراتها السابقة، فإن

Ghaith Abdul-Ahad, «Face to Face with the Taliban», *Guardian*, 18/8/2009. (٢٩)

يشير إلى أن واحداً من مواقع حكومة طالبان التي زارها كان يبعد ٥٠٠ متر فقط عن مركز محصن للشرطة.

Dorransoro, «Focus and Exit: An Alternative Strategy for the Afghan War». (٣٠)

في الواقع لم يكن ثمة مجموعات صغيرة منشقة منذ ظهورها، باستثناء ما هي مجموعات محلية لا تبعات استراتيجية لها.

Scott Wilson, «Emerging Goal for Afghanistan: Weaken, Not Vanquish, Taliban», *Washington Post*, 9/10/2009. (٣١)

(٣٢) حلل بولك في كتابه دزينة من حركات تمرد شهداها العالم في القرنين الماضيين. وكلها تعرض هذه

الخصيصة. انظر: Polk, *Violent Politics: A History of Insurgency, Terrorism and Guerrilla War, from the American Revolution to Iraq*.

قسماً كبيراً من نجاحها كان نتيجة التفاوض. وهي اليوم تتمتع بهالة المدافعين الوطنيين ضدنا، لكن هالتها ستدوي ساعة لا نعود هدفاً لها.

الانتقاد الثاني: لنفترض أنني على خطأ. لنفترض أن طالبان تسيطر بالترهيب على جميع المجتمعات القروية وتبرز بوصفها الحَكَم الوحيد لأفغانستان. ماذا عساه يكون الخطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟

إدارة أوباما استنتجت أنه لا يمكن القضاء على طالبان كحركة سياسية أو عسكرية. بصرف النظر عن حجم القوات القتالية التي يُنَجِّح بها في القتال.

تذكروا أن الغزو الذي قمنا به وقع لأن طالبان كانت تؤمّن قاعدة لأسامة بن لادن وأتباعه. هل سيعود هؤلاء؟ هل ستكون أفغانستان قاعدة للإرهاب؟ لا أظن ذلك، أو ليس بالطريقة ذاتها على الأقل^(٣٣).

إن الإرهابيين الذين هاجموا نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تدربوا جزئياً في الولايات المتحدة واتخذوا أوروبا قاعدة

لهم بشكل رئيسي. صحيح أن الدعاية انطلقت من أفغانستان، إلا أن العمل الحقيقي تم في مكان آخر^(٣٤). فالإرهابيون يستطيعون العمل في أي مكان.

وكما اكتشفنا نحن، واكتشفت طالبان وأسامة بن لادن، ليست أفغانستان قاعدة ملائمة؛ فهي بلد مغلق (غير مطل على بحر)، والاتصالات فيها سيئة، وليس عندها مال كاف تعطيه لدخلاء أو تقررهم إياه، وقد تعلمت كم هو مكلف إطلاق العنان لإرهابيين. صحيح أن الباشتون و/أو طالبان وفروا ملاذاً لأسامة بن لادن، ودفعوا لقاء ذلك ثمناً باهظاً، لكن لن يكون في نيتهم الاستمرار في دفع مثل هذا الثمن. وأهم من ذلك هو أن هناك حالات مسلماً بها ضمن مبادئ الباشتون، منها توفير الحماية أو اللجوء، بما يعني أنه يمكن حماية بن لادن وعصبته لكن مع إقعدامها عن ممارسة أي نشاط. فإذا كان من غير الممكن تسليم الضيف إلى أعدائه، فإنه لا يُسمح له في الوقت نفسه بأن يعرّض مضيفيه للخطر. وفي مقدور باكستان، لا نحن، أن تنوّل أمر تحقيق هذا الضبط؛ فهي تستطيع، بالفعل، أن تجعل منه شرطاً لوقف إطلاق النار سبق لي أن ذكرته وللسلام النهائي الذي ستجد أن من مصلحتها تحقيقه.

Scott Shane, «A Dogged Taliban Chief Rebounds, Vexing U.S.», *New York Times*, 11/10/ (٣٣) 2009.

ينقل شين عن ريتشارد باريت، ضابط استخبارات بريطاني سابق يقوم حالياً بمراقبة القاعدة وطالبان لحساب الأمم المتحدة، ويحاجج بأن الملاءمة عمر تعلم درس ٢٠٠١. وقد قال: «إذا استعادت طالبان سلطتها... فإنها لن تسمح للقاعدة بالتسكّع».

(٣٤) الجزيرة نت، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. قال قلب الدين حكمتيار إن هجوم ٩/١١ لم يخطّط له في أفغانستان ولم ينفّذه أفغان. فـ «هؤلاء الذين نفّذوه أشخاص ولدوا في الولايات المتحدة وأوروبا ودُربوا هناك. لم يكونوا أفغاناً ولم يتلقوا قط تدريبات في أفغانستان».

الانتقاد الثالث الذي يمكن توجيهه إلى هذا البرنامج هو أنه بتركيزه، كما ينبغي له، على الباشتون الذين هو أكبر الجماعات الأفغانية، قد يقسم البلد فتتفصل مناطق الطاجيك الشماليين والأوزبك والهزار. والحقيقة هي أن هذه المناطق قد انفصلت عملياً من قبل عن الجنوب الباشتوني. وهي تحت هيمنة أمراء حرب مستقلين كان لنا دور فعال في تنصيبهم وإدانتهم^(٣٥). لذا، فإن الدعوة إلى عقد جمعية وطنية لن تقسم البلد، فهو مقسم. لكن إذا بدأت عملية الـ «جيرغا»، فمن المرجح أن تنتهي إلى اتحاد فدرالي لطالما فضّلته بنية أفغانستان القبلية.

وحتى لو لم يتم ترتيب مستدام في الأجل القريب، فإن الخطر على المصالح الأمريكية سيكون أقل ما يمكن. وفي الواقع، ستكون جارات أفغانستان (باكستان والصين وروسيا وإيران وربما الهند) مشاركة (أو يمكن حثها على المشاركة) في الدفع باتجاه تسوية مؤقتة، كما أشار هنري كيسنجر وآخرون^(٣٦).

- ٦ -

إذا اعتمدنا هذا السياسة وسمحنا للعملية بأن تبدأ، كيف يمكننا أن نسهلها؟ كم ستكلف؟ ماذا ستوفر؟ إلى أي مدى يُحتمل أن تمكننا من مغادرة أفغانستان كمجتمع قابل للحياة؟ ماذا سيكون تأثيرها في خطر الإرهاب؟ وماذا يتعين أن نتجنب في أثناء تنفيذها؟

الخطوة الأولى، كما حاجبت من قبل، هي تحديد موعد للانسحاب. وحالما يتم ذلك، سيبدأ تحول ملحوظ في وضع الأفغان النفسي. ففي الوقت الحاضر، حتى الجهود المفيدة وغير المؤذية التي تبذلها منظماتنا الحكومية وغير الحكومية يُنظر إليها بعين الشك أو تواجه بالرفض. وقد فسر الجنرال بترايوس السبب على نحو غير مقصود ربما؛ إذ أعلن في معرض وصفه برنامجه بشأن مكافحة التمرد أن «المال هو أهم ذخيرة لدي في هذه الحرب»^(٣٧).

طبعاً الأفغان يدركون هذا الأمر. وكما اكتشف أندرو وايلدر وفريقه في حوالي ٤٠٠ مقابلة، فإن «تصورات الأفغان للمساعدة والقيمين على المساعدة تصورات سلبية بشكل طاغ»^(٣٨). وبما أنهم يعتبرون جميع برامج العمل المدني «أسلحة» في الحرب - كما تعلموا قبل

James Risen and Mark Landler, «Karzai's No. 2 Puts U.S. in Predicament,» *International Herald Tribune*, 27/8/2009.

«... كان قرار التفاوض عن أمراء الحرب ومهربي المخدرات... خطأ استراتيجياً أساسياً في حرب أفغانستان؛ إذ بعث إلى الشعب الأفغاني برسالة مفادها أن أمراء الحرب الأكثر فساداً مدعومون من الولايات المتحدة...».

Tariq Ali, «Operation Enduring Disaster,» *Nation* (17 November 2008), and Kissinger, (٣٦) «Afghanistan's Cruel Options».

«Center for Army Lessons Learned,» United States Army Combined Arms Center, (٣٧) Leavenworth, Kansas, Handbook 9-27 April 2009, and Department of State, *Counterinsurgency for U.S. Government Policy Makers: A Work in Progress*, Publication; no. 11456 (Washington, DC: Department of State, 2007).

Andrew Wilder, «Squandering Hearts and Minds,» *International Herald Tribune*, 17/9/2009. (٣٨)

أعوام من الروس، الذين قاموا أيضاً بتنفيذ برامج أعمال «مفيدة» أو مدنية واسعة النطاق في أفغانستان^(٣٩) - فقد قاموا في الغالب بتدمير مدارس وتخريب طرق وجسور، وحتى عيادات.

لكن، حين يتم تحديد نمط الانسحاب، لن يكون لدى الأفغان سبب للاستمرار في فعل ذلك. وستكون برامج المساعدة، التي يفضّل أن تديرها بلدان أخرى أو وكالات دولية بصورة جزئية على الأقل، مقبولة، وستساعد في تيسير عملية المصالحة وتشجيع مشاركة الـ «جيرغات» المحلية، التي هي معنية في نهاية الأمر بازدهار أحيائها وأوضاعها الصحية. ثم إنهم سيكونون متلهفين على طلب ما يدمرونه على نحو دراماتيكي. فحاجاتهم واضحة وعاجلة؛ إذ إن أفغانستان بلد فقير وجاف ومغلق جغرافياً، وليس فيه سوى القليل من الموارد. وقد عانى شعبها حروباً متواصلة منذ ثلاثين عاماً، وكثير من أبنائها جرحى أو مرضى، وانتقلهم المعتاد من المدارس إلى سوق العمل والمعيشة الآمنة شابه التمزق أو الانحراف. إنهم يقاسون ويكابدون الإرهاق. إنهم بحاجة إلى مساعدة. وسيصعب عليهم توظيف مساعدة خارجية على نحو نافع، لكن يمكن فعل الكثير للبدء مجدداً من حيث توقفت الحكومة الإصلاحية في سبعينيات القرن الماضي. إن في إمكاننا، بل ينبغي لنا، أن نكون جزءاً من هذه العملية.

إذا كنا نتمتع بالحكمة، فإننا سنفعل ذلك بلطف لا بكثير من الجعجة والتباهي كما نفعل غالباً حين نتولى نحن إدارة أنشطتنا للمساعدة. فمن خلال أسرة منظمات الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو ائتلاف من الدول المجاورة لأفغانستان، يمكننا تقديم المال من أجل مشاريع إعادة إعمار. ولن ترى الـ «جيرغات» القروية مشاريع من قبيل بناء طرق تجارية، وفتح عيادات، وتنفيذ برامج طب وقائي، وتقديم دعم للمحاصيل، وتأمين الكهرباء والمياه النظيفة... إلخ، أنها مشاريع لا تشكل تهديداً بل تنطوي على فوائد إلا حالما يتضح أنها ليست أسلحة في حرب لمكافحة التمرد.

كم سيكلف هذا الأمر؟ إذا نحن شاركنا، كما ينبغي من أجل مصلحتنا وكذلك من أجل أسباب خُلقية، في هذه الأنشطة، قد نفكر في أن نقدم (مع مبالغ مالية مماثلة يقدمها آخرون)، لنقل، ٥ مليارات دولار كل عام ولعدة سنوات يقترح العسكريون ومستشاروهم المدنيون المتشددون أن تكون ١٠ أعوام، أي ما يصل مجموعه في عقد واحد إلى ٥٠ مليار دولار تقريباً.

إذاً، ماذا سيوفر لنا إنفاق تلك المبالغ المالية؟

إننا على مستوى نشاطنا الراهن - وقبل إنفاذ مزيد من الجنود - «نحرق»، كما يقول رأسماليون مغامرون، حوالى ٦٠ مليار دولار كل عام. وفي العام التالي، ربما سترتفع تكاليفنا

(٣٩) أشار السفير الروسي زامير ن. كابولوف إلى أن الروس أنفقوا خلال احتلالهم [لأفغانستان] مليارات على التعليم وشق الطرق وبناء السدود والبنية التحتية، فضلاً على برامج معدة لرفع مستوى المرأة، «دون طائل». انظر: John F. Burns, «An Old Afghanistan Hand Offers Lessons from the Past», *New York Times*, 28/10/2008.

المباشرة إلى ١٠٠ مليار دولار على الأقل. وحتى الرقم هذا سيرتفع بالتأكيد في الأعوام المقبلة. لذلك، فإن الأموال التي سيرصدها الكونغرس في الأعوام القليلة ستبلغ ما لا يقل عن ٦٠٠ مليار دولار، ويُحتمل أن تصل إلى أكثر من ذلك بكثير. إننا فوق ذلك نؤذي اقتصادنا في نواح أخرى بحيث إن التكاليف الحقيقية التي ستنجم عن سياستنا ستصل ربما في فترة ٥ إلى ١٠ أعوام إلى ما بين ٣ تريليونات و ٦ تريليونات دولار.

هذه أموال لا نملكها^(٤٠) وسنضطر إلى اقتراضها من الخارج. ويجب على أولئك الذين عارضوا توسيع إطار الرعاية الصحية بسبب التكاليف أن يلاحظوا أن المغامرة في أفغانستان ستكون أكثر تكلفة وبلا أية فائدة يرجى منها تعويض.

وليس تخفيض قيمة عملتنا سوى نتيجة واحدة من نتائج إنفاق كهذا: فخلال فترة حرب العراق، هبط الدولار في مقابل اليورو من ٨٠ سنتاً إلى ١,٥٠ دولار. وتجار العملات يراهنون على مزيد من الهبوط، الذي يعني حتى الآن أن صناديق الاستثمار (ولاسيما اليابان والصين) التي سبق أن أقرضتنا أموالاً قد منيت بخسائر فادحة؛ وأي هبوط آخر سيؤدي إلى التشكيك في قدرتنا على الاقتراض بأية حال. وثمة صناديق (تقودها الكويت) تنظر في أمر التحول من الدولار إلى سلة عملات، فيما صناديق أخرى (منها صندوق يخص كوريا الجنوبية) توقفت عن شراء سندات خزينة. وإذا نحن حاولنا التعويض عن التقصير بطباعة أوراق نقدية، فلا مفر من التضخم الذي سيلقي بديوننا على كواهل أحفادنا^(٤١).

باختصار، سيكون مدخرنا إذا ما خرجنا [من أفغانستان] هائلاً، وربما حيواً حقاً.

لقد حاججت بأنه إذا خرجنا في وقت قريب وساعدنا في العملية الانتقالية، سيجد الأفغان طريق العودة إلى أسلوبهم التقليدي في حكم أنفسهم. طبعاً لن يكون أسلوبنا بالضبط، لكنهم سيعيدون إحياء مجتمع قابل للحياة. ولو أننا نظرنا إلى ما حدث في فييتنام في الأعوام الأخيرة، سيكون لدينا سبب للإيمان بالتطور السياسي^(٤٢). وحالما تصبح أهوال الحرب في طي

(٤٠) تُظهر أحدث الأرقام، التي وردت في: David Barboza, «China's Sprint for the Gold», *New York Times*, 15/11/2009.

عجزاً في التجارة الأمريكية قدره ٤٢٢ مليار دولار، مع احتفاظ الصين بعملات أجنبية بقيمة ٢,٢٧٣ تريليون دولار، وهو مبلغ مذهل يشكل كثير منه التزامات على الولايات المتحدة. ويقدر عجز الميزانية الأمريكية للعام المالي بـ ١,٤ تريليون دولار بحسب تقديرات كريستوفر درو. انظر: Drew, «High Costs Weigh on Troop Debate for Afghan War».

(٤١) يزيد الدين الفدرالي الأمريكي الآن على ١٢ تريليون دولار، منها ٧ بالمئة مع الصين و ٦ بالمئة مع اليابان. وتبلغ تكلفة خدمة الدين فقط ٢٠٢ مليار دولار، ويقدر أن هذه التكلفة سترتفع بحلول العام ٢٠١٩ إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار، أي أكثر من الميزانيات الحالية الخاصة بالتعليم والطاقة والأمن الداخلي والحرب في العراق وأفغانستان. انظر: Edmund L. Andrews, «Federal Government Faces Balloon in Debt Payments», *New York Times*, 23/11/2009.

(٤٢) *Guardian*, 14/12/2008, and Abdul-Ahad, «Inside the Taliban: «The More Troops They Send, (٤٢) = the More Targets We Have»».

النسيان، تغدو متع السلام قوى جبارة. في أي حال، وعند نقطة معينة، أكانت الآن أم بعد أعوام من الآن، سيواجه الأفغان هذا التحدي؛ ورأيي هو أنه بقدر ما يكون حلول التحدي سريعاً يكون تحقيق درجة مقبولة من النجاح أسرع وأكثر احتمالاً.

ماذا عن الإرهاب؟ كما سبق أن أشرت، يستطيع الإرهابيون العمل في أي مكان، وهم ليسوا بحاجة إلى أفغانستان، إلا أنهم بحاجة إلى دعم الناس حيثما يكونون. لذا، بمقدار ما يُنظر إلينا على أننا أعداء لديهم ومعارضون لحق تقرير المصير وداعمون لحكومات مستبدة، يكبر الخطر الذي نواجهه. إننا لا نستطيع التخلص من هذه التهم كلياً، لكن يمكننا تخفيف أو تجنب التهم الأكثر سفوراً والأشد إثارة للنفور.

**إن التكاليف الحقيقية التي
ستنجم عن سياستنا
ستصل ربما في فترة ٥ إلى ١٠
أعوام إلى ما بين ٣ و٦
تريليونات دولار.**

هنا تبرز ثلاثة موجبات: أولاً، لا بد لنا من المثابرة على تلبية النداء الذي وجهه الرئيس أوباما إلينا كي ندرك أننا نعيش في عالم متعدد الثقافات، حيث يجب أن نحترم حق الآخرين في العيش على طريقتهم؛ ثانياً، لا بد لنا من نبذ عقيدة الدفاع الوطني الأمريكية الموحى بها من جانب المحافظين الجدد والمشددة على «حقنا» في مهاجمة

أي بلد بعملية استباقية وفق تقديرنا نحن فقط؛ ثالثاً، يجب أن نكف عن خوض مغامرات التخريب الـ «جيمس بوندية» الخطرة والعنيفة، وإلا سيكون هناك حافز مستمر للضعيف والغاضب كي يجد وسائل لمهاجمتنا. لا يُقصد بهذا أن يقال إن علينا التخلي عن حذرنا: فهناك الآن، وسيظل هناك في بلدان أخرى أشرار خطرون ومجانين ومصممون - تماماً مثلما هناك من هؤلاء في بلدنا - الأمر الذي يوجب اتخاذ جملة إجراءات بوليسية لحماية أنفسنا. لكن ما إن يتوقف النظر إلينا باعتبارنا «أعداء»، حتى يصبح مثل هذه الاضطرابات النفسية أقل خطراً إلى حد بعيد لأنه لا يبقى لها مناصرون.

أخيراً، علينا تلافي تدابير آيلة إلى إنشاء قوة عسكرية (من جيش وشرطة) ضخمة في أفغانستان، وهي تدابير قتل لنا إنها ضرورية لكنها، في اعتقادي، خطيرة ومفسدة نفسها بنفسها. فكلما قدمنا أسلحة، كما يقول لنا مراقبون مستقلون دوماً، تقوم القوة المعززة حديثاً باستخدامها ضد الناس لابتزاز أموالهم أو ممتلكاتهم أو لاختطاف أشخاص أو اغتصاب زوجاتهم وأطفالهم. ومن المستبعد كثيراً أن تتمكن الحكومة الحالية المougلة في الفساد^(٤٣) (أو أن نتمكن نحن) من ضبط مثل هذا القوات في أعوام تالية. وحتى لو كانت منضبطة، فإن

= عبد الأحد هو واحد من المراسلين الأجانب القلائل الذين دخلوا مناطق خاضعة لسيطرة حركة التمرد والتفوق قادة في طالبان. وقد قال له أحد الرجال إنه على الرغم من عدم تأييده طالبان، فإن التنظيم الجديد، المعروف باسم «طريقي طالبان»، «لم يكن المجموعة ذاتها» التي سبق لها حكمت من قبل.

Dexter Filkins, «Bribes Corrode Afghans' Trust in Government,» *New York Times*, 2/1/ (٤٣)

2009.

= كما كتب فيليكينز، «مع استمرار تعويم حكومة أفغانستان بمساعدات أمريكية وغير أمريكية بمليارات

مساهمتها في الاقتصاد أو المجتمع الأفغاني ستكون قليلة أو معدومة. وبالطبع ستشكل في نهاية الأمر خطر دكتاتورية عسكرية نظراً إلى أن التوازن بين السلطات المدنية ما زال ضعيفاً، وسيظل ضعيفاً عدداً من أعوامٍ آخر.

إن ما يجب أن نفعله هو أن نركز على إنشاء قوة شبه عسكرية شبيهة بسلاح الهندسة عندنا؛ إذ تستطيع قوة كهذه، تحت إشرافنا وبتمويل ملائم، أن تقدم إلى البلد مساهمة حقيقية. كما أن من شأنها أن تساعد في التخفيف من حدة مشكلة البطالة المزمنة. ويجب إبقاء قوة الشرطة صغيرة الحجم وخفيفة التسليح وخاضعة لقدر من إشراف الـ «جيرغات» القروية والقبلية.

- ٧ -

ماذا بعد؟

إننا بحق على مفترق طرق في تاريخنا؛ فالخطوة التي يتخذها الرئيس بشأن أفغانستان هي خطوة على طريق قد يقودنا إما إلى كارثة وإما إلى حقبة جديدة من ازدهارنا وحریتنا وأمننا.

وفي أحد الاتجاهات، سنتحرك بالاتجاه الذي حدد معالمه المحارب الخَلِّي الأسترالي ديفيد كيلكولن، المستشار الرئيسي و كاتب خطب الجنرالين بترايوس وماكريستال، ووافق عليه المحافظون الجدد بكل حماسة. فهم وأتباع بترايوس وماكريستال الجدد من صغار الضباط رأوا إلى العراق ويرون إلى أفغانستان بوصفهما الخطوة الأولى في حملة أمريكا العنيفة، الحملة التي سمّوها «الحرب الطويلة».

إن الحرب الطويلة ستكون في الواقع حرباً لا يعلم أحد متى تنتهي؛ فالمحافظون الجدد والقادة العسكريون الجدد يعتقدون أنها ستمتد أجيالاً. ويقال إنه يجري في البنتاغون التخطيط لحرب تدوم ٥٠ عاماً. أما التكاليف، فلا يمكن التكهّن بها - فالأرقام تفقد معناها في ما بعد الـ ١٥ أو ٢٠ تريليون دولار^(٤٤). غير أن التكلفة النهائية ستكون نهاية موقع أمريكا بوصفها القوة الأولى في العالم. وسيهبط مستوى معيشتنا، وستجف مصادر اقتراضنا، وسنواجه خطر

= الدولارات، أغرقت في فساد وكسب غير مشروع... فبدأ كل شيء معروضاً للبيع». وعملیات تهريب المخدرات تبلغ الرئاسة في عقر دارها. انظر: James Risen, «Reports Link Brother of Karzai to Drug Trade», *International Herald Tribune*, 6/10/2008.

وبشأن فساد الشرطة، انظر: Richard A. Oppel, Jr., «Corruption Undercuts Hopes for Afghan Police», *New York Times*, 9/4/2009.

وبشأن تهريب جنود ورجال ذخائر إلى طالبان، انظر: C. J. Chiver, «In Captured Taliban Munitions, Clues to Leaks», *International Herald Tribune*, 20/5/2009.

يعترف هنري كيسنجر، وهو من مؤيدي الحرب، بأن «الإصلاح... سيتطلب عقوداً من الزمن». انظر: Henry Kissinger, «The Way Forward», *International Herald Tribune*, 27/2/2009.

= Tom Hayden, «Kilcullen's Long War», *Nation* (14 October 2009).

انفجار اقتصادي داخلي من النوع الذي دمر ما كان في العشرينيات ديمقراطية أوروبا الأولى بلا منازع: جمهورية فايمار.

وفي حين أن الخسائر النقدية والخسائر الاقتصادية العامة هي الأوضح للعيان، فإن قلقي الحقيقي يتعلق بمعتقدات بلدنا ومؤسساته الأساسية. وإنني أعترف بأنني عاطفي جداً في هذا الشأن: لقد ورثت من أسرتي تقليداً عسكرياً وتقليداً مدنياً أرى أنهما يتقوضان باسم حب الوطن. حب الوطن أداة طيعة، وفي إمكان دكتاتوريين استخدامها – كما أشار هيرمان غورينغ خلال محاكمته في نورمبرغ – كلما استخدمها ديمقراطيون^(٤٥). وأنا لا أريد أن أفقد أمريكا التي ولدت فيها وخدمت، أمريكا التي أوّمن بها. لذلك، عزمت على فعل ما أستطيع أن أفعله كي أحمي وأحفظ تراثنا، تراث الحرية واللياقة والاحترام المتبادل. فهذه هي العناصر الأساسية في العقد الاجتماعي الذي نتشاطره ونشاطر به حكومتنا؛ فإن فقدان هذا العقد الاجتماعي نسقط في وهدة الفوضى. طبعاً، «لا يمكن أن يحدث هذا الأمر هنا»، لكن دعونا لا ننسى مصير جمهورية فايمار، المصير الذي آل إليه انفجار اقتصادي من الداخل.

وعلى العكس من ذلك، يمكن الخروج من أفغانستان أن يقودنا نحو إعادة توكيد المبادئ والغايات التي لم تجعل بلدنا محترماً بسبب ثرائه وقوته فحسب، وإنما جعلته أيضاً محبوباً في العالم أجمع. وإن نحن بذلنا جهداً صادقاً كي نخلص للرسالة التي جاءت في كلمة الرئيس في القاهرة – وهي أننا راغبون في العيش في عالم متعدد الثقافات – فإن كثيراً من الخوف والخطر الذي نتصوره اليوم سيصبح نسياً منسياً. ويمكننا إذًا الالتفات نحو واجب تثقيف أولادنا، وإمداد مواطنينا برعاية صحية كافية، ويمكننا أن نصبح مرة أخرى «محط أنظار» شعوب العالم □

= يقول هايدن إن الخطة دُبرّت في العام ٢٠٠٥. انظر أيضاً: Bacevich, «The Long War». والرأي البريطاني كما أوضحه الجنرال السير ديفيد ريتشاردز، الذي عُيّن حديثاً رئيساً للأركان العامة البريطانية، عرضه سام ماردسن في: *Independent*, «Afghan Mission «Could Last 40 Years»», Sam Marsden, 8/8/2009.

(٤٥) كما علّق هيرمان غورينغ خلال محاكمته في نورمبرغ في العام ١٩٤٥، «... في ديمقراطية أو دكتاتورية فاشية أو دكتاتورية برلمانية أو شيوعية... بتصويت أو دون تصويت، يمكن دائماً جعل الناس يلتفون حول الزعيم. وهذا أمر يسير؛ فكل ما يتعين عليك أن تفعله هو أن تقول لهم إنهم هوجموا وأن تشجب المسالين على اعتبار أنهم بلا حس وطني وأنهم يعرّضون البلد لخطر أكبر. وهي طريقة تلقى النجاح في أي بلد».